

Distr.: General  
12 December 2000  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة التاسعة

٢٧-١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١

## التعاون الدولي من أجل بيئة مواتية للتنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

### المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٤-١	..... مقدمة - أولا
٢	١٧-٥	..... أثر العولمة على التنمية المستدامة - ثانيا
٢	١٣-٦	..... التطورات الأخيرة في مجالات المالية والتجارة والتكنولوجيا ألف -
٤	١٧-١٤	..... الآثار في مجال السياسة العامة باء -
		..... النهج والمبادرات في مجال التعاون الدولي من أجل تعزيز التنمية المستدامة في سياق ثالثا -
٥	٤٧-١٨	..... العولمة
٥	٣١-١٩	..... التعاون الدولي في مجالات المالية والتجارة والتكنولوجيا ألف -
		..... تقديم الدعم إلى البلدان في وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة باء -
٨	٤٠-٣٢	..... وأطر عمل إنمائية وطنية أخرى
١٠	٤٧-٤١	..... المبادرات الأخيرة على مستوى الأمم المتحدة جيم -
١١	٥٧-٤٨	..... النتائج والتوصيات رابعا -

## أولا - مقدمة

٤ - وأخيرا، يتضمن التقرير بعض الاستنتاجات والتوصيات لتيسير المناقشة بشأن هذا الموضوع في لجنة التنمية المستدامة. ويمكن أن تكون أيضا مفيدة في معالجة مسألة العولمة والتنمية المستدامة في عمل لجنة التنمية المستدامة بعد عام ٢٠٠٢. وينبغي الاطلاع على هذا التقرير بالاقتران بتقرير الأمين العام إلى اللجنة التحضيرية للحدث الدولي المشترك بين الحكومات الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية (A/AC.257/12).

### ثانيا - أثر العولمة على التنمية المستدامة

٥ - يمكن، من حيث المبدأ، أن تؤدي العولمة إلى التقارب الاقتصادي فيما بين البلدان. بيد أن الفترة الأخيرة من العولمة السريعة شهدت زيادة في التفاوت فيما بين البلدان، وإلى حد ما داخلها. ويعزى ذلك أساسا إلى أن العولمة لم تشمل بعد العالم كله. فبينما نجحت بعض البلدان النامية، لا سيما في شرق آسيا، في انتهاز الفرص المتاحة للنمو القائم على الصادرات في سياق العولمة، لم تشترك بعض البلدان الأخرى، لا سيما أقل البلدان نمواً، في عملية العولمة، ولعلها شهدت انخفاضا في النمو أو ركود اقتصاداتها.

### ألف - التطورات الأخيرة في مجالات المالية والتجارة والتكنولوجيا

٦ - نما صافي تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية باطراد خلال فترة التسعينات إذ بلغ ١٢٦ بليون دولار في عام ١٩٩٩ بعد أن كان يناهز ٢٠ بليون دولار في عام ١٩٩٠ (انظر A/55/187، الجدول). بيد أنه ظلت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي عالية التركيز إذ حصلت ١٠ بلدان نامية على ٨٠ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى العالم النامي، وليس هناك ما يدل على أن هذا التركيز أخذ في الانخفاض.

١ - يدعو جدول أعمال القرن ٢١ المجتمع الدولي إلى توفير مناخ دولي داعم لتحقيق أهداف البيئة والتنمية<sup>(١)</sup>. وبالمثل، يدعو برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمده الجمعية العامة في عام ١٩٩٧، إلى إيجاد بيئة اقتصادية دولية دينامية ومواتية لدعم التعاون الدولي، ولا سيما في مجالات المالية، ونقل التكنولوجيا، والديون، والتجارة (انظر القرار د١-١٩/٢، المرفق، الفقرة ٢٥). وتضمن أيضا ملاحظة مفادها أنه نتيجة للعولمة فإن العوامل الخارجية أصبحت حاسمة في تحديد نجاح البلدان النامية أو فشلها في جهودها الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٢ - وعبارة "بيئة مواتية للتنمية المستدامة" غير معرفة تعريفا واضحا سواء في جدول أعمال القرن ٢١ أو في برنامج مواصلة تنفيذ برنامج جدول أعمال القرن ٢١. وفي سياق هذا التقرير، فإن النظر في مسألة "بيئة مواتية للتنمية المستدامة" ينصب على تأثير التغييرات الرئيسية في الاقتصاد العالمي الناشئة عن العولمة في التنمية المستدامة، فضلا عن الظروف الوطنية التي تؤثر في التنمية المستدامة.

٣ - ويتكون هذا التقرير من فرعين أساسيين. ويتناول الفرع الثاني أثر العولمة على التنمية المستدامة وآثار السياسات ذات الصلة، مع الإشارة بوجه خاص إلى البلدان النامية. ونظرا لأن قطاعي التجارة والتنمية، المدعومين بالتقدم التكنولوجي في مجالي الإعلام والاتصالات، هما القطاعان اللذان تظهر فيهما آثار العولمة أكثر من غيرهما، فإنهما يحظيان في هذا الفرع باهتمام خاص. ويتناول الفرع الثالث النهج والمبادرات في مجال التعاون الدولي الرامية إلى تيسير التحول إلى التنمية المستدامة في سياق العولمة.

الاقتصادي ككل. وتبلغ الآن قيمة الصادرات العالمية من السلع والخدمات ما يزيد على ٦ تريليون دولار في السنة وما يزيد على ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم<sup>(١)</sup>. وأدت الزيادات السريعة في حجم التجارة العالمية، والتأكيد المتزايد على دور التجارة في التنمية، إلى توسيع نطاق الترتيبات التجارية الدولية وتعزيزها لا سيما من خلال منظمة التجارة العالمية. وفي الوقت نفسه، أدى النمو الاقتصادي، الذي نشأت عنه آثار ومشاكل بيئية متزايدة، إلى إبرام اتفاقات بيئية متعددة الأطراف جديدة، وتعزيزها، وهي اتفاقات تتناول تغير المناخ، وحماية طبقة الأوزون، والتنوع الأحيائي، والتصحر وما إلى ذلك. وتشكل هذه الترتيبات التجارية الدولية والاتفاقات البيئية عناصر هامة في البيئة الدولية المواتية لأغراض التنمية المستدامة، غير أنها تتضمن أحكاما أو آليات قليلة جدا لمواءمة القضايا التجارية والبيئية. وتعالج اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية هذه القضايا غير أنها لم تحرز سوى تقدم محدود. ولا يزال تحديد أفضل كيفية لضمان جعل الترتيبات التجارية الدولية والاتفاقات البيئية مكملة للتنمية المستدامة ودعمها مسألة مفتوحة.

١٠ - ومن شأن التأكيد المتزايد على دور التجارة في التنمية أن يجعل التجارة والنظام التجاري المتعدد الأطراف عنصرا حاسما في هبة بيئة مواتية للتنمية المستدامة. ويكتسي تحرير التجارة وفتح الأسواق أمام المنتجات من البلدان النامية وتقديم المساعدة إلى البلدان التي تسعى إلى الاندماج في النظام التجاري العالمي، تكتسي أهمية خاصة لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا.

١١ - ولعل أهم حافز لتعزيز العولمة هو انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتضح ذلك بوجه خاص في تشغيل الأسواق المالية بحيث أصبحت سرعة وأداء تكنولوجيا المعلومات عاملا حاسما في أنشطة الأسواق. وأكد المجلس

٧ - وبينما نمت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية باطراد، كانت تدفقات استثمار المحافظة والتدفقات المصرفية متذبذبة إلى حد كبير. وبلغ صافي استثمار المحافظة في البلدان النامية الذروة إذ قدرت قيمتها بـ ٩٠ بليون دولار في عام ١٩٩٤ ثم انخفضت إلى لا شيء تقريبا في عام ١٩٩٨ قبل أن تنتعش شيئا ما في عام ١٩٩٤ (انظر A/55/187، الجدول). وتذبذبت بقية التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية، لا سيما الإقراض المصرفي، من تدفقات داخلية صافية بلغت قيمتها نحو ٧٠ بليون دولار في عام ١٩٩١، إلى تدفقات خارجية صافية بلغت قيمتها ٣٦ بليون دولار في عام ١٩٩٤، ومرة أخرى إلى تدفقات داخلية بلغت ٨٠ بليون دولار في عام ١٩٩٥، وأخيرا إلى تدفقات خارجية بلغت ٧٧ بليون دولار في عام ١٩٩٩ (انظر A/55/187، الجدول). وواضح أن هذا التذبذب في التدفقات المالية يعوق التنمية المستدامة في البلدان النامية.

٨ - والتجارة عامل هام في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، كما أصبحت الاستراتيجيات الإنمائية القائمة على التصدير هي الاستراتيجيات الإنمائية المهيمنة في السنوات الأخيرة. ويمكن أن تشمل منافع توسيع نطاق التجارة من خلال تحرير التجارة الزيادة في حجم الاستثمار، والإيرادات الضريبية ذات الصلة بالتجارة، ونمو العمالة والدخل. ويمكن أيضا أن يسهم ازدياد حجم التجارة في تحقيق التنمية الاجتماعية وتخفيف وطأة الفقر وذلك أساسا من خلال النمو الاقتصادي. بيد أنه يمكن أيضا أن يؤثر تحرير التجارة سلبا في بعض الفئات، كما يمكن أن تقاوم الإصلاحات التجارية الفقر مؤقتا. وفي هذه الحالات تكون التدخلات السياسية ضرورية من أجل تخفيف حدة المصاعب وتيسير التكيف.

٩ - وما فتئت التجارة الدولية تنمو منذ منتصف الثمانينات بوتيرة تبلغ تقريبا ضعف وتيرة نمو النشاط

## باء - الآثار في مجال السياسة العامة

١٤ - تتأثر السياسات الوطنية بقوة بالسياسات القائمة في أماكن أخرى. وأثرت عمليتا التحرر والتكامل في استقلالية وضع السياسات الوطنية. فالنمو الاقتصادي في أي جزء من العالم يؤثر بدرجة أو بأخرى في النمو في بقية أجزائه، وتؤثر القرارات في الاقتصادات الكبيرة بوضوح تأثيراً أكبر في الاقتصادات الأصغر. لكن الأزمات في البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يمكن أن تؤثر أيضاً في القرارات الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو. وهناك طلب متزايد على تنسيق إدارة سياسات الاقتصاد الكلي في مجال الاقتصاد العالمي، بطريقة تستجيب لنمط التنمية الشاملة وتراعى فيها المساواة والاستدامة.

١٥ - وكشفت العولة على عدم التوافق بين الشبكات والمؤسسات الحالية المسؤولة عن النظام والمساءلة على الصعيد الوطني والطابع العام للعمليات الاقتصادية والمالية. وطرح ذلك تحد في مجال الإدارة الاقتصادية تمثل في تعزيز مسؤولية الحكومات عن عمليات السوق وآثارها الاجتماعية والبيئية. وما الدعوة إلى إصلاح الهياكل المالية الدولية إلا انعكاس لهذه الحالة.

١٦ - وبرز القطاع الخاص كعامل عالمي يقوم بدور متزايد في تحقيق التنمية المستدامة من خلال اتخاذ القرارات في مجالي الاستثمار والتكنولوجيا. وبالإضافة إلى أن القطاع الخاص يشكل حافزاً للتنمية فإنه يواجه تحدياً متزايداً في ممارسة المسؤولية الاجتماعية المشتركة لسد الفجوة بين الأسواق العالمية والمجتمعات المحلية. ويعد الاتفاق العالمي الذي طرحه الأمين العام من المبادرات الرامية إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية المشتركة على الصعيد العالمي.

١٧ - وأصبح من الضروري إنشاء شراكات بين الدولة والعناصر الفاعلة غير الحكومية، الأمر الذي يؤكد تكامل

الاقتصادي والاجتماعي أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لغرض المشاركة الكاملة في الاقتصاد العالمي، وقد اعتمدت هذه المسألة موضوعاً للجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠.

١٢ - وشهد استخدام شبكة الإنترنت في طلب تقديم العروض في المناقصات لأغراض المعاملات التجارية، فضلاً عن تجارة التجزئة الإلكترونية، توسعاً كبيراً في السنوات القليلة الأخيرة. ولا تتاح الفرص في هذه المجالات السريعة النمو سوى للمؤسسات "المربوطة" بشبكات المعلومات والاتصالات العالمية، لا سيما شبكة الإنترنت، بل وكذلك شبكات الشركات الخاصة. وهكذا تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصاً جديدة للنمو الاقتصادي السريع في المنتجات والخدمات ذات القيمة العالية، وفرص العمالة في القطاعات المنظمة، ولإنتاج الاقتصادي ذي الآثار البيئية القليلة (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر A/55/381).

١٣ - ويتم الآن جزء كبير ومتزايد من النشاط التجاري بين المؤسسات بوصفها جزءاً من نظم الإنتاج العالمية وسلسلات العرض. وأصبح الموزعون وتجار التجزئة يرغبون بصورة متزايدة في توصيل منتجات العملاء على أساس "الاستجابة السريعة". وتشهد التجارة والخدمات، بما في ذلك الخدمات المالية والإدارية والإعلامية نمواً سريعاً كما صارت تتيح فرصاً للبلدان النامية للمشاركة في الاقتصاد العالمي. ونجحت الاقتصادات الجزرية الصغيرة النامية ذات الفرص المحدودة في مجال صادرات المصنوعات، نجحت في إنشاء مؤسسات دولية للخدمات لغرض تجهيز المعلومات ووضع البرمجيات الحاسوبية.

المتوسطة الدخل، أكبر مصدر للتمويل الخارجي للتنمية المستدامة. كما تساهم التدفقات المالية الخاصة، ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي، عموماً في تحقيق التنمية المستدامة ليس فقط من خلال الاستثمار المالي ولكن أيضاً عن طريق نقل التكنولوجيات الأنظف والأكثر إنتاجية والفعالة من حيث الموارد ونظم الإدارة، ومن خلال توفير فرص الوصول إلى الأسواق الأجنبية. ومن شأن الزيادة في ميل الشركات عبر الوطنية المتزايد لوضع معايير عالمية للأداء البيئي أن تعزز من مساهمة الاستثمار المباشر الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامة.

٢٠ - وبالرغم من النمو الكبير الذي شهدته تدفقات رأس المال الخاص فإن للمساعدة الإنمائية الرسمية دوراً أساسياً تلعبه في تطوير التعاون من أجل معالجة تطوير الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية وحماية البيئة وبناء القدرات ولا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى التي تجاوزهها الاستثمار المباشر الأجنبي. ففي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٧ هبط الحجم الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية على المستوى الثنائي ومن المؤسسات المتعددة الأطراف من متوسط قدره ٠,٣٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة إلى ٠,٢٢ في المائة، وهو ما يقل كثيراً عن المستوى المستهدف الذي حددته الأمم المتحدة بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وشهد عام ١٩٩٨ عكساً لمسار هذا الاتجاه حيث ارتفع حجم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٢٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٩٨ وإلى نسبة ٠,٢٤ في المائة في عام ١٩٩٩<sup>(٣)</sup>. ومن المتوقع أن يكون جزء من هذه الزيادة الأخيرة مؤقتاً ولكن جزءاً منها يعكس التزام بعض البلدان المانحة بزيادة تدفقاتها من أجل المعونة.

الأدوار التي تقوم بها الحكومات والأسواق والمجتمعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة. ويدرك راسمو السياسات أن من بين الأماني التي تراود المجتمع المدني عموماً وجود إدارة قابلة للمساءلة وتحقيق ممارسات ديمقراطية وترجمة المكاسب الاقتصادية إلى مجتمعات أكثر عدلاً من الناحية الاجتماعية. كما أصبحت المجتمعات المحلية أكثر جرأة في تحدي السبل التي يتم بها تخطيط التنمية المستدامة، والسعي إلى تحقيقها. ويتمثل التحدي الذي يواجه الحكومات في تحويل هذه الطاقة الاجتماعية إلى قوة دافعة للتعاون في تخطيط وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

### ثالثاً - النهج والمبادرات في مجال التعاون الدولي من أجل تعزيز التنمية المستدامة في سياق العولمة

١٨ - أوجدت العولمة مدخلات جديدة في مجال التعاون الدولي والحوار فيما يتعلق بالسياسات لتسهيل التحول إلى التنمية المستدامة. ويتعين وجود إجابة لمسألة كيفية إدارة الاقتصاد العالمي في سياق العولمة من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع البلدان وتوزيع فوائد العولمة على نطاق أوسع. وهناك حاجة إلى زيادة التكامل بين برامج المساعدة الإنمائية وبناء الشراكات بين الدولة والعناصر الفاعلة من غير الحكومية، ولا سيما القطاع الخاص.

### ألف - التعاون الدولي في مجالات المالية والتجارة والتكنولوجيا

١٩ - تساهم التدفقات المالية الخاصة المتجهة إلى البلدان النامية ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي في تعزيز البيئة المواتية لتحقيق التنمية المستدامة، وتعتبر التدفقات المالية الخاصة بالنسبة لبعض البلدان النامية، ولا سيما البلدان

المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. كما حثت البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أيضا على وضع استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالفقر بطريقة تقوم على المشاركة حتى يكون تخفيف عبء الدين مرتبطا بتخفيف حدة الفقر. وأضافت أيضا أن برنامج تخفيف عبء الديون ينبغي أن يشكل جزءا من إطار اقتصادي كلي شامل لتسهيل إتاحة موارد كبيرة من أجل تمويل التنمية ولضمان ألا تتراكم متأخرات في ذمة البلدان المدينة من جديد.

٢٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ تمت الموافقة على تخفيف ديون ١٣ بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وعددها ٣٧ بلدا والتي جرى تحديدها باعتبارها ذات ديون لا يمكن تحملها، وذلك في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهناك ٩ بلدان أخرى يجري إعداد برامج لتخفيف ديونها يتوقع الموافقة عليها في نهاية عام ٢٠٠٠ أو بعد ذلك بوقت قصير<sup>(٦)</sup>.

٢٥ - وهناك عدد من التحديات التي تواجه المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. فهناك العديد من البلدان الإضافية التي ينبغي استعراض مركزها وهناك برامج كثيرة ينبغي إعدادها، ويحتاج مبدأ زيادة الموارد لبرنامج المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى دعم قوي من قبل جميع المانحين ويشكل سداد تكاليف المبادرة صعوبات لبعض البلدان الدائنة المشاركة.

٢٦ - ويتمثل أحد التحديات الكبيرة في وضع وتصميم برامج فعالة للحد من الفقر في البلدان المشاركة. ويرتبط تخفيف الدين في إطار المبادرة بقيام البلدان المستفيدة بوضع استراتيجية شاملة للحد من الفقر تعتمد على نمو سريع ومستدام وعلى إدخال تحسينات في الخدمات الاجتماعية. ويستغرق إعداد مثل هذه الاستراتيجية القطرية الشاملة الوقت والموارد.

٢١ - وحدثت أيضا تغيرات في الطريقة التي يتم بها تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية. ففي فترة التسعينات خلصت بعض التقييمات لفعالية المعونات إلى أنها كانت فعالة في بعض بيئات السياسات الوطنية ولكنها لم تكن كذلك في غيرها. ونتيجة لذلك كانت هناك تخفيضات حادة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى بعض البلدان مع إجراء تخفيضات معتدلة فقط بالنسبة للبلدان التي رأت الجهات المانحة أن سياساتها من شأنها أن تفضي بصورة أكبر إلى تحقيق لفعالية المعونات. وشهد عدد من البلدان تخفيضات وصلت إلى نسبة ٥٠ في المائة تقريبا من معدل المعونة بالنسبة للفرد الواحد في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨<sup>(٤)</sup>.

٢٢ - وبالإضافة إلى ما حدث من تغيرات بالنسبة لكل من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية ومخصصات هذه المساعدة فيما بين البلدان، حدثت أيضا تغيرات الاعتمادات القطاعية للمساعدة الإنمائية الرسمية ولا سيما في المجالات الحيوية للتنمية المستدامة. فتضاعفت تقريبا حصص المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لحماية البيئة والخدمات الاجتماعية الأساسية وبناء القدرات في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٨ سواء من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف وشهدت اتجاهها تصاعديا مستمرا طوال الفترة. وبالرغم من ذلك فقد كانت حصة هاتين الفئتين في عام ١٩٩٨ تقل عن نسبة ١٢ في المائة من مجموع الالتزامات الثنائية وأقل من نسبة ٨ في المائة من الالتزامات المتعددة الأطراف<sup>(٥)</sup>.

٢٣ - ويتمثل أحد عناصر التعاون الدولي الأساسية من أجل إيجاد بيئة مواتية في إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الدولية (انظر A/55/422). وقد اعترف المجتمع الدولي لبعض الوقت بأن الديون المتعدرة السداد تشكل معوقا لقدرة البلدان الفقيرة في تحقيق التنمية المستدامة. وكانت لجنة التنمية المستدامة قد حثت البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية في قرارها ٥/٨ على أن تنفذ بسرعة المبادرة المعززة

٢٧ - ويحتاج النقل الفعال للتكنولوجيات الأنظف إلى إدخال تحسينات في طرق المواءمة بين مصالح وشروط البلدان المانحة مع احتياجات البلدان النامية. وتعتبر البرامج الحالية للتعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا برامج يحددها الموردون حيث تقوم البلدان والوكالات المانحة بتمويل المشاريع التي تلائم أهدافها البرنامجية. ونادرا ما يولى الاهتمام لتقييم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الطويلة الأجل الشاملة الناجمة من مشاريع نقل التكنولوجيا. وغالبا ما يتم تجاهل الفوائد الاقتصادية وتنافسية الاستثمار عندما يتم تعريف المعايير لتقديم برامج المساعدة في إطار بيئي ضيق بصفة خاصة وهو ما ينتج عنه عدم الكفاية في استخدام الموارد.

٣٠ - ويتمثل الهدف من هذه المبادرة في وضع مبادئ توجيهية وأدلة لمساعدة الحكومات في وضع استراتيجيات وطنية للتكنولوجيا والبدء في إقامة شراكات وطنية ودولية بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ تلك الاستراتيجيات. وتركز المبادرة على تحديد القطاعات المحتملة استنادا إلى الأوضاع الوطنية والأسواق الدولية وعلى التكنولوجيات الأنظف التي من شأنها أن تساعد في تحسين كل من الإنتاجية والأداء البيئي. وتشير التقييمات الأولية التي تمت في سياق المبادرة إلى أن البلدان التي توجد بها إطارات عمل تتعلق بالسياسة تشجع على الإنتاج الأنظف والأكثر كفاية من الموارد قد أحرزت أداء اقتصاديا أفضل بشكل عام.

٣١ - وضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ يقدم مرفق البيئة العالمية المنح والتمويل الميسر لتغطية التكاليف الإضافية المتعلقة بتشجيع التكنولوجيات الملائمة للمناخ والتي تشمل نقل التكنولوجيا. ويمكن لآلية التنمية النظيفة في إطار بروتوكول كيوتو أن توفر مصدرا للتمويل وللمساعدة التقنية في نقل التكنولوجيات التي تساعد على زيادة الفاعلية حالما يدخل البروتوكول حيز التنفيذ. ومن خلال المبادرات التي تضطلع بها هذه الآلية في مجال بناء القدرات، يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بناء قدرات البلدان النامية من أجل الاستفادة من الفرص الاستثمارية في مجال التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف المتعلقة بتغير المناخ.

٢٨ - لذلك يصبح من المهم أن يبذل المانحون والبلدان النامية جهودا منسقة لضمان أن تتحدد المساعدة الدولية في مجال نقل التكنولوجيا بناء على الطلب وأن تدعم الاستثمار الذي يحقق التنمية المستدامة الطويلة الأجل. كما يتعين أن تحدد البلدان النامية القطاعات والصناعات ذات الأولوية التي سيؤدي نقل التكنولوجيا فيها إلى إحراز أكبر النتائج على المدى الطويل في مجالات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. ويتعين بعد تحديد الأولويات الوطنية ممارسة المرونة من قبل مصادر التمويل في الاستجابة لها.

٢٩ - وشجعت لجنة التنمية المستدامة في مقرها ٣/٦ حكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على أن تضع بدعم من منظومة الأمم المتحدة استراتيجيات وطنية لابتكار التكنولوجيا وتسويقها ونشرها مع المراعاة التامة لضرورة إيجاد بيئة مواتية لأنشطة القطاع الخاص<sup>(٧)</sup>. واستجابة لذلك المقرر قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة

العمل الوطنية للبيئة، والتصورات الوطنية والبرامج الوطنية للقرن ٢١.

٣٥ - وشرعت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تنفيذ مبادرة من أجل مساعدة البلدان النامية في وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة من خلال نهج تقوم على المشاركة. وقد أذنت الفرقة العاملة المعنية بالتعاون الإنمائي والبيئة التابعة للجنة المساعدة الإنمائية لفرقة عمل برئاسة كل من اللجنة الأوروبية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في تقديم توجيه بأفضل الممارسات لمساعدة البلدان النامية في وضع وتنفيذ العمليات المتعلقة بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وجمعت حلقة عمل عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ أعضاء فرقة العمل وممثلي البلدان النامية لمناقشة الاتجاهات العامة لتنفيذ هذه المبادرة. وأوصت حلقة العمل بإجراء مشاورات منتظمة مع الشركاء في البلدان النامية لتحديد الممارسات الجيدة للمانحين. وأيد اجتماع الفرقة العاملة المعقود في شباط/فبراير التوصية المتعلقة بإجراء مشاورات غير رسمية في عدد من البلدان والمناطق النامية بحيث تشمل المانحين وعددا من المهتمين. وسوف تساعد هذه المشاورات في استعراض الخبرة المكتسبة في مجال وضع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة ودراسة الكيفية التي يمكن أن يساعد بها المانحون البلدان النامية بشكل أفضل في وضع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وسوف تساهم المشاورات أيضا في وضع توجيه للمانحين وكذلك في التنسيق بين المانحين في البلدان المشاركة.

٣٦ - ونظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالبيئة واللجان الإقليمية والبنوك الإنمائية الإقليمية سلسلة من المشاورات الإقليمية بشأن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة حددت خصائص رئيسية للاستراتيجيات الوطنية للتنمية

باء - تقديم الدعم إلى البلدان في وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة وأطر عمل إنمائية وطنية أخرى

٣٢ - يشير برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ إلى الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بوصفها آليات مهمة لتعزيز وربط القدرات الوطنية وذلك لتجميع الأولويات في السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وهو يجعل من صياغة وبلورة هذه الاستراتيجيات هدفا لجميع البلدان بحلول عام ٢٠٠٢ من خلال المساعدة المقدمة، عند الاقتضاء، عن طريق التعاون الدولي. ويمكن للتعاون الدولي أن يساعد في صياغة وبلورة هذه الاستراتيجيات من خلال قيامه بدور حفاز في العملية الوطنية لتحقيق التكامل والتشاور والمشاركة وبناء القدرات.

٣٣ - وتتيح الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة الفرصة لتطبيق المبادئ المشتركة في مجال التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة. ويمكنها أن تساعد في تعبئة وتركيز الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال إدخال مزيد من السياسات التي تشمل اتخاذ تدابير تنظيمية وآليات اقتصادية وبرامج إعلامية وبرامج تعاونية تطوعية من قبل القطاعين العام والخاص. كما يمكن أن تصبح هذه الاستراتيجيات أداة مهمة أيضا في إيجاد فرص جديدة لتعزيز التعاون الإنمائي مع المانحين الثنائيين والوكالات المتعددة الأطراف لتقديم المساعدة الإنمائية.

٣٤ - وتطمح الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة إلى تحقيق أهداف معينة وبصفة خاصة تنفيذ عملية قائمة على المشاركة لتحقيق التكامل بين الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد تم تطبيق هذه المبادئ بالفعل في عدد من البلدان النامية استنادا إلى أطر العمل الموجودة على الصعيد القطري مثل الاستراتيجيات الوطنية للحفظ، وخطط

والبيئية. وبالإضافة إلى ذلك، وضع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي نهج استراتيجية الحد من الفقر كأساس لمنح المساعدة التسهيلية التي يقدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى البلدان المنخفضة الدخل ولتركيز في المقام الأول على تخفيف الديون. بموجب المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد حددت الدراسات الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر في البلدان الأولية روابط هامة بين الفقر والبيئة تحتاج إلى مزيد من البحث بغرض الحد من الفقر على نحو فعال، بما في ذلك تحسين صحة الفقراء عبر توفير المرافق الصحية المحسنة وحفظ المياه وموارد الكتلة الحيوية لتحقيق أسباب المعيشة المستدامة في المناطق الريفية، وحماية المراعي من الرعي المفرط، والمحافظة على خصوبة التربة والإنتاجية الزراعية.

٣٩ - ويمكن للموارد البشرية والمؤسسية الكبيرة اللازمة لصياغة الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وغيرها من أطر التنمية على المستوى القطري أن تنقل كاهل البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. ومن الضروري بوجه خاص بالنسبة للمنظمات الدولية أن تعتمد نهجاً متناسقاً في تعزيز إعداد الاستراتيجيات والأطر الإنمائية الوطنية في البلدان النامية. ويعد بناء القدرات لأغراض المشاورات القائمة على المشاركة، وتحديد الأولويات وتقييم الاحتياجات، والتكامل بين القطاعات وتخطيط التنمية المستدامة جزءاً هاماً من العملية. وفي هذا الصدد، ساعد برنامج بناء القدرات للقرن ٢١ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان النامية على بناء القدرات في مجال الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في أكثر من ٤٠ بلداً.

٤٠ - ومن بين المخاطر التي يطرحها التعاون الدولي في مجال وضع الاستراتيجيات عموماً، بما ينطوي عليه ذلك من الوعود الصريحة أو الضمنية بإتاحة الدعم لصالح التنفيذ، الخطر المتمثل في إمكانية أن تصبح العملية موجهة من قبل

المستدامة. واعترفت الاجتماعات الاستشارية بتنوع النهج في تخطيط وتنفيذ التنمية المستدامة. وتم التسليم أيضاً بأن عملية وضع الاستراتيجيات يمكن أن تشكل آلية مهمة في تحقيق التكامل القطاعي ومشاركة المجتمع المدني وذلك إذا تحققت من خلال مشاركة تامة من قبل المجتمع المدني والوكالات الحكومية المعنية. ويتعين أن يتجه التركيز الرئيسي إلى تنسيق وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والبرامج في إطار زمني معقول من قبل البلدان المعنية.

٣٧ - وإدراكاً لأهمية البيئة الوطنية الملائمة في تحقيق التنمية والحاجة إلى اتباع نهج متكامل بالمشاركة لتحقيق التنمية، قام عدد من وكالات تقديم المساعدة الإنمائية بوضع برامج لمساعدة البلدان في وضع أطر عمل واستراتيجيات عريضة للسياسة الإنمائية. كما قامت الأمم المتحدة بوضع النهج المتعلق بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية استناداً إلى التقييم القطري المشترك وذلك من أجل تحقيق الاتساق بين برامج الأمم المتحدة للمساعدة على الصعيد القطري والتعاون مع الحكومات وبالتشاور مع الأعضاء الآخرين في مجتمع المانحين. ويشمل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مجالات دراسة حقوق الإنسان والأمن الغذائي والاستدامة البيئية والسكان والمساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر وأسلوب الحكم وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتعزيز وحماية حقوق الأطفال.

٣٨ - ويقوم البنك الدولي بتطوير نهج الإطار الإنمائي الشامل على نحو تجريبي في أحد عشر بلداً، وذلك على أساس مبادئ ملكية البلد وبلاشتراك بين الحكومة والمجتمع المدني ووكالات المساعدة والقطاع الخاص. وهذا النهج هو رؤية طويلة الأجل للاحتياجات والحلول تأسست على المشاورات الوطنية وعلى نهج متكامل في معالجة شواغل الاقتصاد الكلي والشواغل المالية والهيكلية والاجتماعية

(ج) وأن تشترك مع الأمم المتحدة في مشاريع شراكة سواء على مستوى السياسة العامة أو على المستوى العملي. فعلى مستوى السياسة العامة، يمكن لهذه المشاركة أن تأخذ شكل حوار منظّم بشأن دور الشركات في مناطق الصراع. وعلى المستوى العملي، يمكن لهذه الشراكة أن تتمثل في توفير ربط بشبكة الإنترنت في مناطق مثل المناطق الريفية في أفريقيا وجنوب آسيا.

٤٤ - ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال أن تشكل أداة قوية لتنمية الموارد البشرية والتخفيف من حدة الفقر وتعزيز موارد العيش المستدامة وتمكين الفئات المحرومة والمهمشة، وتعزيز الحكم المسؤول. غير أنه ما لم يتحقق تنفيذ سياسات واستراتيجيات واضحة تكفل التوزيع العادل والمشاركة العالمية، فإن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من شأنه أن يوسع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وبين الأغنياء والفقراء.

٤٥ - وأنشأ الأمين العام الفريق الاستشاري المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصال قصد المساعدة على سد الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وتسخير إمكانيات التكنولوجيا لتحقيق التنمية لفائدة الجميع. ويضم الفريق خبراء قادمين من وكالات دولية وحكومات ومؤسسات تجارية خاصة ومؤسسات تابعة لكل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وأسندت إلى الفريق مهمة وضع طرائق عمل لفرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصال على أساس المبادئ التوجيهية التي وضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٦ - وفي مجال المالية، قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٦/٥٤، أن تعقد الحدث الدولي الرفيع المستوى المشترك بين الحكومات المعني بتمويل التنمية، بمشاركة من القائمين على اتخاذ القرارات السياسية على المستوى الوزاري على

المانحين. ويمكن أن يصبح وضع الاستراتيجيات التي يقبلها المانحون شرطاً من شروط تقديم المساعدة، أو أن تعتبر مصدراً لمشاريع محتملة يمكن للمانحين أن يختاروا من بينها. ويمكن أن ينتج عن هذا الأمر غياب الالتزام والدافع الوطنيين، وحتى المعارضة من قبل المشاركين الذين يمثلون البلدان النامية. ولذلك فإنه من المهم أن يقتصر دور المانحين في هذا المجال على الدعم والتسهيل.

### جيم - المبادرات الأخيرة على مستوى الأمم المتحدة

٤١ - إن مبادرة الاتفاق العالمي التي نفذتها الجمعية العامة هي شراكة بين الأمم المتحدة ودوائر الأعمال والعمالة الدولية ومنظمات المجتمع المدني. ويكمن الهدف الرئيسي من هذا الاتفاق في دعم تحقيق التزام عالمي بفتح الأسواق والاستجابة في الوقت نفسه للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لشعوب العالم، وللمساهمة في إيجاد عالم إنساني. ويطلب الاتفاق إلى الشركات أن تعتمد، في عملياتها العالمية، الممارسة السليمة التي حددها المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً، في مجال حقوق الإنسان ومعايير العمل والبيئة.

٤٢ - والمبادئ التسعة التي طرحها الاتفاق العالمي مأخوذة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن مبادئ منظمة العمل الدولية بشأن الحقوق في العمل ومن إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وهي كلها تحظى بدعم سياسي عالمي وبأساس قانوني دولي متين. ويقوم الشركاء من العمال والمجتمع الدولي التابعين للاتفاق العالمي بإتاحة خبرتهم ودعمهم قصد تخطيط وتنفيذ هذا المشروع.

٤٣ - والشركات مدعوة على وجه التحديد إلى: (أ) أن تصبح من المدافعين بوجه عام عن الاتفاق العالمي في بيانات المهام والتقارير السنوية للشركات؛ (ب) وأن تنشر على موقع الاتفاق العالمي على شبكة الإنترنت الخطوات التي هي بصدد القيام بها قصد تجسيد المبادئ التسعة للاتفاق؛

فرصة لاستكشاف الطرق الممكنة لتعاون المانحين في المساعدة الإنمائية وفي بناء شراكات جديدة لأغراض التنمية المستدامة.

٥٠ - وينبغي لوكالات المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية أن تعمل باتجاه تعزيز تنسيقها في الاستجابة لمطالب البلدان النامية في مجال التخطيط الاستراتيجي عند صياغة ووضع استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة. والتنسيق ضروري كذلك في وضع وتنفيذ أطر المساعدة الإنمائية مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإطار الإنمائي الشامل التابع للبنك الدولي.

٥١ - وينبغي تشجيع التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لغرض مواصلة تطوير الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وغيرها من الأطر الإنمائية الوطنية. وينبغي لهذا التعاون أن يؤسّس على المزايا النسبية ذات الصلة عن طريق إقامة الشراكات والربط الشبكي. وينبغي تعزيز التعاون الإقليمي قصد تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وغيرها من سياسات التنمية المستدامة؛ ومعالجة القضايا المتصلة بالموارد الطبيعية عبر الحدودية والمشاركة، وتنسيق البرامج الوطنية التي تبذل جهوداً على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، ودعم البرامج الهادفة إلى تبادل التكنولوجيات والمعلومات، وتعزيز الموقف الموحد للمناطق في المنتديات العالمية.

٥٢ - وشكلت الزيادة السريعة في التبادل التجاري أحد المكونات الرئيسية للعولمة على امتداد العقد السابق. وينبغي للقضايا المتصلة بالوصول إلى الأسواق وبقدرة البلدان النامية على تحقيق المنافع الممكنة لجولة مفاوضات أوروغواي في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") أن تظل في مركز الصدارة في المداولات التجارية.

أقل تقدير. وسيشكل هذا الحدث تعاوناً غير مسبوق بين الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية يهدف إلى إيجاد طرق مبتكرة لمعالجة المسائل العديدة التي تؤثر في تمويل التنمية.

٤٧ - وسيبحث الحدث المسائل الوطنية والدولية والتنظيمية المتصلة بالتمويل لأغراض التنمية على نحو كلي في سياق العولمة والاعتماد المتبادل، وسيعالج تعبئة الموارد المالية لتنفيذ خطط العمل المتفق بشأنها خلال مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي عقدت خلال التسعينات تنفيذاً كاملاً. وبالقيام بذلك، يمكن للحدث الرفيع المستوى أن يفيد من عمل لجنة التنمية المستدامة في مجال تمويل التنمية المستدامة.

## رابعاً - النتائج والتوصيات

٤٨ - إن فهم الروابط القائمة بين العولمة والتنمية المستدامة أمر ضروري لرسم السياسات بصورة أكثر تكاملاً وأكثر تركيزاً من الناحية الاستراتيجية. فهو يمكن الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها من أصحاب المصالح في عملية التنمية من إجراء تكيفات استباقية للظروف المتغيرة داخل البيئة المواتية للتنمية المستدامة على المستوى الوطني وعبر التعاون الدولي.

٤٩ - وأوجدت العولمة دافعاً جديداً للحوار الدولي بشأن السياسة العامة بغرض تعزيز التنمية المستدامة في جميع البلدان. ويجري الكثير من هذا الحوار حالياً في سياق خاص بالمسائل أو القطاعات أو داخل منتديات تقنية دولية. فمن المهم إذن أن تتركز المفاوضات الجارية داخل لجنة التنمية المستدامة والمتعلقة بالتعاون الدولي لهيئة بيئة مواتية على أساس سياسات متكاملة ونهج استراتيجية تهدف إلى تحقيق أقصى حد من فوائد العولمة والتقليل إلى أدنى حد من مخاطرها المرتبطة بالانتقال إلى التنمية المستدامة. وينبغي كذلك للمفاوضات الجارية بشأن هذا الموضوع أن توفر

٥٦ - وتشكل الديون التي لا يمكن تحملها عائقا خطيرا أمام قدرة البلدان النامية على السعي لتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك فإن تخفيف عبء الدين هو جزء لا يتجزأ من إيجاد بيئة دولية مواتية لتحقيق التنمية المستدامة. ويحتاج تخفيف الدين بموجب المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى أن يدعمه المانحون والمجتمع الدولي ويعززوه ويسرعوا بتنفيذه.

٥٧ - وينبغي للحكومات، بدعم من الأمم المتحدة وغيرها من منظمات المساعدة الإنمائية، أن تضع استراتيجيات وطنية للتكنولوجيات الأنظف بغية تحسين الإنتاجية الاقتصادية وحفظ الموارد الطبيعية والوقاية من التدهور البيئي بالتركيز على الصناعات التي تنطوي على إمكانات النمو، وعلى القدرات التكنولوجية القائمة، وفرص السوق الوطنية والدولية. وينبغي للاستراتيجيات أن تشتمل على حوافز للإنتاج الأنظف وعلى توفير التدريب والمساعدة التقنية للمؤسسات، وعلى سياسات لمراقبة التدهور البيئي وعلى تشجيع الاستثمار في التكنولوجيات الأنظف. وفي سياق الاستراتيجيات التكنولوجية الوطنية، ينبغي للحكومات أن تشجع علاقات الشراكة العامة والخاصة، داخل البلدان وفيما بينها، والعمل مع مؤسسات الصناعة والبحوث والتنمية ومع المؤسسات التعليمية قصد تعزيز التنمية ونقل التكنولوجيا النظيفة. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية في بناء القدرات على تحديد السياسات التكنولوجية، وتيسير الاستثمار في التكنولوجيا ونقلها بواسطة الحوافز المالية وغيرها من الحوافز، وتشجيع التحالفات بين المؤسسات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وينبغي للأمم المتحدة وغيرها من منظمات المساعدة الإنمائية أن تساعد البلدان النامية على تحديد موارد التمويل لأغراض نقل التكنولوجيا الأنظف.

٥٣ - وتعد التدفقات المالية الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي، قادرة على المساهمة في التنمية المستدامة عبر استثمار رأس المال، ونقل التكنولوجيات النظيفة ومهارات الإدارة، والوصول إلى أسواق التصدير. وينبغي أن يُستخدم التعاون الدولي لتعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي لأغراض التنمية المستدامة في البلدان النامية التي تم تهميشها في سياق العولمة، ولكفالة أن ينتفع عدد كبير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من هذا النوع من الاستثمار.

٥٤ - والتعاون الدولي ضروري أيضا لتعزيز بناء القدرة المالية حتى تتمكن البلدان النامية من الانتفاع الكامل من التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، والناشئة عن التدفقات المالية الدولية الخاصة المتزايدة وعن العولمة، ومن الاستعداد لتلك التحديات. وقد سُرع خلال الاجتماع الخامس لفريق الخبراء المعني بالمالية لأغراض التنمية المستدامة المعقود في نيروبي، كينيا، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، في مبادرة تهم بناء القدرة المالية. وقد تم، كمجموعة أولى من الأنشطة، بموجب هذه المبادرة، التخطيط لعقد مشاورات مشتركة بين المناطق مع عقد اجتماعات متابعة على المستويين الإقليمي والقطري تركز على بناء القدرة المالية للاستجابة لتحديات العولمة المالية والفقر المزمن والتدهور البيئي.

٥٥ - ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية ذات أهمية أساسية بالنسبة للتنمية المستدامة في البلدان النامية. وينبغي زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض التنمية المستدامة بغية تحقيق الأهداف الدولية المتفق بشأنها. ويعد إجراء تعاون أفضل بين المانحين والمستفيدين ضروريا لكفالة تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية واستخدامها على نحو أكثر فاعلية لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك التنمية الاقتصادية، وحماية البيئة والقضاء على الفقر.

الحواشي

- (١) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرتان ٢ و ٣.
- (٢) انظر البنك الدولي، مؤثرات التنمية العالمية، ٢٠٠٠.
- (٣) استنادا إلى البيانات المستقاة من الموقع الإلكتروني <http://www.oecd.org/dac>، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.
- (٤) انظر البنك الدولي، التمويل الإنمائي العالمي، ٢٠٠٠.
- (٥) انظر ورقة المعلومات الأساسية رقم ٢ المعنونة: "إحصائيات التدفقات المالية" (DESA/DSD/2000/2).
- (٦) استنادا إلى البيانات المستقاة من الموقع الإلكتروني <http://www.worldbank.org/hipc/> في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.
- (٧) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٨، الملحق رقم ٩ (E/1998/20)، الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ٣/٦، الفقرة ٤ (ج).